الباب الثاني عشر: في فضل القرآن:

اقتصر المصنف في هذا الباب على إيراد جملة من الأحاديث والآثار الصحيحة التي تبين فضل قارئ القرآن، وما أعده اللّه له من الأجر والرضوان، وما يلزم القارئ من الحرص على الاستذكار خشية التفصي والنسيان، كما أورد مختارات من الآثار التي تبين فضل بعض السور والآيات. وكان هذا الباب هو خاتمة المقدمة الأولى.

المقدمة الثانية: في تفسير معاني اللغات

افتتح المصنف هذه المقدمة بقوله (نذكر في هذه المقدمة الكلمات التي يكثر دورها في القرآن الكريم، أو تقع في موضعين فأكثر من الأسماء والأفعال والحروف).

وذكر أنه إنما شرع في هذا الصنيع لأمور ثلاثة:

١) أنها أيسر للحفظ.

٢) ليكون الباب كالأصول الجامعة لمعاني التفسير.

٣) الاقتصار، فيستغنى بذكرها هنا عن ذكرها في مواضعها.

وبين أنه رتّب الكلمات ترتيب المعجم معتمداً فاء الكلمة، دون اعتبار للحروف الزائدة، ابتدأ بالهمزة وبمفردة (آية) فـ(أتى) فـ(أبى).. وهكذا، يذكر بعد كل مفردة المعاني التي وردت بها، دون أن يغفل عن ذكر

اشتقاقات الكلمة عند الحاجة لبيان ذلك.

وقد أخلّ المصنف بترتيب بعض الكلمات، كما فاته بعض المفردات[١].

وقد استغرقت المقدمة نحواً من خمس وعشرين صفحة.

رابعاً: منهج ابن جُزي في مقدمته:

السمة البارزة لمنهج ابن جزي هي **الإيجاز والاختصار، والتنقيح وحذف فضول القول**، وهو ما صرح به في الخطبة التي قدمها بين يدي مقدماته حين قال: جعلته وجيزاً جامعاً. وحين قال: إني عزمت على إيجاز العبارة وإفراط الاختصار وترك التطويل والتكرار[٢].

فقد لخص المصنف الأقوال ونقَّح الفصول، وحذف الحشو والفضول، وذكر اللبَّ دون القشور، بعبارة موجزة من غير إفراط ولا تفريط. وهو نهج التزمه المصنف في مقدمته كلها، فهو يُجمل الحديث في أية مسألة تطرق لها، ويورد الأقوال والآراء بعبارة موجزة، وإن ذكر دليلاً لرأي فهو يعرضه بإيجاز دون أن يعزوه لمصدر.

ومن نهجه أيضاً **عدم نسبة الأقوال إلى قائليها إلا قليلاً**، وتعليل ذلك

---

(١) انظر: ابن جزي ومنهجه في التفسير: ٢/ ٦٣٥.

(٢) انظر: المقدمة: ١/ ٤-٥.

عند المصنف أن درجة الإسناد لا تصح إلا قليلاً، أو هو لاختلاف الناقلين في نسبتها إليهم، وهو الآخر نهج التزمه المصنف في مقدمته.

وما ذكره من التعليل قاصر لا يرتقي لأن يكون حجة في ترك نسبة الأقوال لقائليها، ولا مبرراً في عدم إسناد الفضل لأهله، فإن من المعروف أن من بركة العلم إضافة الأقوال إلى قائليها كما ذكر القرطبي المفسر[١]، وإن للتصريح باسم القائل فوائد لا تخفى على مثل المصنف، وهو القائل: فإن صرحت باسم القائل فلأحد أمرين: إما للخروج عن عهدته، وإما لنصرته إن كان قائله ممن يقتدى بهم[٢]، فكان ينبغي له - يرحمه اللّه - عدم إغفال هذا الجانب.

والسمة الثالثة لنهج ابن جزي هو أنه إن ذكر شيئاً من الأقوال دون حكاية قوله عن أحد - وهو الغالب الكثير - فذاك إشارة إلى أنه يتقلده ويرتضيه، سواء من تلقاء نفسه، أو مما اختاره من كلام غيره[٣].

وأخيراً فإن المصنف قد تعهد بعدم إيراد الأقوال الساقطة والضعيفة تنزيهاً للكتاب عن مثلها، والتزاماً بحذف الحشو والفضول، فإن ذكر شيئاً فهو للتحذير منه والترغيب عنه.

---

(١) ينظر مقدمة الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١/ ٣.

(٢) انظر: المقدمة: ١/ ٤.

(٣) انظر: المقدمة: ١/ ٥.

تلك هي أبرز سمات منهج ابن جزي في تفسيره بصورة عامة، وفي مقدمته بصورة خاصة.

ويحسن بي أن أشير هنا أن المصنف يُجمل في عرض الموضوعات في أحايين كثيرة ثم يعقب ذلك بالبسط والتفصيل مع التزام الإيجاز وحذف الفضول، كما أنه يذكر الأقوال - في أحايين كثيرة أيضاً - دون أدلتها، وإن ذكر الدليل اكتفى بذكر الصحابي دون من خرّجه من الأئمة، ودون عزوه لمصدر معين إلا نادراً، مكتفياً بما ألزم نفسه من الاقتصار على ذكر الصحيح دون السقيم، وهو يكتفي بسرد الأثر دون أن يعقب بشرح الغامض من المعنى أو الغريب من اللفظ[1].

وقد كان لابن جزي نهج خاص في **مقدمته الثانية** التي خصها في **تفسير معاني اللغات**، ويتلخص ذلك في الآتي:

١) الاقتصار على الكلمات التي يكثر دورها في القرآن، أو تقع في موضعين فأكثر من الأسماء والأفعال والحروف.

٢) ترتيب الكلمات حسب حروف المعجم باعتبار الكلمة دون الحرف الزائد.

فهو يذكر المفردة ثم يذكر معانيها، فيقول: لها معنيان. أو ثلاثة معان،

---

(١) انظر المقدمة: ١/ ٧، ولمزيد من الأمثلة ينظر الصفحات: ١/ ٦-١١-١٥-١٩-٢٠-٢٤.

أو خمسة معان، وهكذا.

وإن كان في بيان اشتقاقات المفردة فائدة مرجوة بيَّنها، وقد يبيِّن ما يتعلق بالمفردة من النواحي الإعرابية[١]. والأمثلة كثيرة.

خامساً: بيان مدى التزام المصنف في تفسيره بما ذكره في مقدمته:

لم يترك ابن جزي للقارئ في تفسيره أن يحدد ملامح منهجه، فقد أفاض هو في توضيح ذلك وبينه غاية البيان، وقد سبق أن تحدثت عن منهجه في مقدمته، وهو قريب من منهجه في تفسيره، ولهذا سأكتفي هنا ببيان مدى التزام المصنف بأصول منهجه الذي وضعه لكتابه:

وأول هذه الأصول أنه جعل تفسيره وجيزاً جامعاً للأقوال، تاركاً التطويل والتكرار، قصد منه جمع كثير من العلم في كتاب صغير. وقد التزم المصنف هذا الأصل عدا التطويل والإطناب في بعض المواضع[٢]، وإلا فقد حاول ابن جزي جمع الأقوال وإيرادها بعبارة مختصرة، تاركاً التطويل الذي سلكه جماعة من المفسرين[٣].

وثاني هذه الأصول: أنه أضاف أموراً جديدة إلى التفسير من بنات

---

(١) انظر المقدمة: ١/ ٢٦.

(٢) انظر أمثلة ذلك: ١/ ١١٢-٣/ ٣٧٦-٣٩٩-٤/ ٣٨.

(٣) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٩٩-١٨٣-٢٠٨-٢٥٣.

فكره وينابيع ذكره، ومما أخذه من شيوخه أو التقطه من مستطرفات النوادر. وهو أمر يجده القارئ في تفسيره، وإن كان المصنف لا يصرح بذلك أثناء التفسير، بل يجد القارئ أن التفسير قد حوى جملة من النكت والنوادر والفوائد[١].

وثالثها: إيضاح المشكلات من الألفاظ والمعاني بعبارة حسنة ترفع الاحتمالات. وهذا مما التزمه المصنف، وهو واضح جلي للقارئ[٢].

أما الرابع من هذه الأصول فتحقيق أقوال المفسرين، السقيم منها والصحيح، وتمييز الراجح من المرجوح، مع استبعاد الأقوال الساقطة إلا على سبيل التحذير منها. وهذا الأصل قد التزمه المصنف أيضاً إلى درجة كبيرة، فالمصنف له شخصيته الواضحة حيال تلك الأقوال، ومن ذلك أن له وقفات محمودة حيال القصص الإسرائيلي، فقد انتقد المصنف بشدة أولئك الذين أكثروا من ذكر الإسرائيليات، وحشدوا القصص في تفاسيرهم، ونبه إلى أنهم قد ذكروا ما لا يجوز ذكره[٣].

سادساً: مصادر المصنف في مقدمته:

لا يستطيع المرء أن يحدد مصدراً للمصنف طالما صرَّح بأنه لن يذكر

---

(١) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٥٥-٧٠-٧٥-٢/ ٢٧٥-٣/ ١٢٣-٢٦٧.

(٢) انظر أمثلة ذلك: ١/ ١٥٨-٢/ ٦٣-٣٢٣-٣/ ١٢٤-٤/ ١٣٠-١٣٦.

(٣) ينظر: ١/ ٧٧-٢/ ١٠٣-١٦٨-٣/ ٦١-٢٦٨-٣٨٠-٤/ ٢٨٩-٣١٢.

المصدر الذي استقى منه المعلومة، كما أنه لن ينسب القول إلى قائله، ولهذا لم أقف في مقدمته على اسم عَلَمٍ نسب المصنف إليه قولاً، أو عنوان كتاب صرَّح بالعزو إليه، عدا الترمذي فقد عزا إليه حديثاً واحداً في باب الوقف، ليؤكد أن السلف كانوا يقفون على رؤوس الآي قال: ويؤكد ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة رضي اللّه عنها أن رسول اللّه ﷺ كان يقطع قراءته يقول: « الحمد للّه رب العالمين ثم يقف، الرحمن الرحيم، ثم يقف»[1].

سابعاً: أهم مزايا المقدمة:

يعد الإيجاز وحذف فضول القول أظهر ميزة لمقدمة ابن جزي، فقد استطاع المصنف أن يقدم المعنى الكثير في عبارات قليلة، بأسلوب سهل ممتع، لا يمل القارئ من متابعته ولا يسأم من قراءته، كما امتازت هذه المقدمة بالآتي:

١) أن المصنف اختار موضوعاته التي قدمها بين يدي تفسيره من أهم الموضوعات التي لا يستغني عنها عالم أو متعلم، واستطاع أن يقدم من خلالها فوائد جليلة، دون أن يتيه القارئ فيجعله في خضم المناقشات.

٢) حسن السبر والتقسيم، الذي أظهر إلمام المصنف بعلوم القرآن،

---

(١) انظر المقدمة: ١/ ٢٤، وقد سبق تخريج الحديث.

وقد ظهر ذلك جلياً في طرحه لعدة موضوعات تشترك في الناحية الموضوعية تحت مسمًّى واحد، فتحت مسمًّى نزول القرآن تعرض المصنف لأكثر من ثمانية موضوعات، لها جميعها ارتباط واضح بموضوع الباب.

٣) عدم الإطالة في ذكر الأقوال، والحرص على ذكر الأقوال المفيدة والوجيه، واجتناب الإطالة في ذكر الخلافيات.

٤) وضوح المنهج الذي سلكه المصنف والتزامه التام بما ألزم به نفسه في خطبة الكتاب، سواء في المنهج أو في ذكر المصادر ونسبة الأقوال.

٥) ذكره للمقدمة الثانية، تلك التي خصها لتفسير معاني اللغات، والتي عرض فيها الكلمات التي كثر دورانها في القرآن، ووردت في أكثر من موضعين. وإن كنت أرى أن موضع بسط هذا الباب ليس هنا بين يدي المفسر، بل اللازم إفراده بتأليف مستقل، كما فعل غيره من الذين صنَّفوا في الوجوه والأشباه والنظائر.

٦) قد جرت عادة المفسرين أن يذكروا في هذا الموضع - أقصد المقدمة- الفنون الهامة التي لها تعلق بالتفسير، أو تلك التي تخدم المفسر. وإن كان ما فعله المصنف قد جاء رائقاً لبعضهم حتى اعتبروه ميزة انفرد بها ابن جُزَي.

ثامناً: أظهر المآخذ:

١) عدم نسبة الأقوال إلى قائليها، وعدم عزو النصوص إلى مورديها،

وإغفال المصنف للمصادر التي استقى منها مادة مقدمته العلمية.

٢) الاختصار الشديد في بعض المواضع، وعدم عرض الآراء المخالفة أحياناً، وعدم الردّ على بعض الآراء الوجيهة، وقد ظهر هذا جلياً في موضوع جمع المصحف، وحكم ترتيب السور والآيات، كما ظهر الاختصار في موضوع التفسير بالرأي.

٣) إغفال المصنف لبعض الموضوعات الهامة كالأحرف السبعة، وكموضوع وجود ألفاظ غير عربية في القرآن. وغيرها، وهي موضوعات في غاية من الأهمية لطالب علم التفسير.

تلك هي أظهر المآخذ التي رأيتها على مقدمة ابن جزي، فجزا اللّه المصنف خير الجزاءِ وأجزل له الثواب، وتقبل عمله بقبول حسن.

١١- لباب التأويل في معاني التنزيل

لأبي حسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي البغدادي المعروف بالخازن المتوفى سنة ٧٤١هـ

أولاً: التعريف بالمؤلف:

مؤلف هذا التفسير هو علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي[١] البغدادي الشافعي الملقب بالخازن[٢] المولود سنة (٦٧٨ هـ) ببغداد.

نشأ في بغداد مسقط رأسه، وانكبّ على الدرس والمذاكرة على أيدي ثلة من أهل العلم هناك، فتلقى عنهم العلوم الأولية، ثم علوم الحديث على يد أبي عبد الله محمد بن عبد المحسن البغدادي المعروف بالدواليبي، ثم انشغل بعد ذلك في طلب الحديث وسماعه[٣].

وتذكر الأخبار أن الخازن حين تضلع من ينابيع العلم في بغداد قصد

---

(١) الشيحي نسبة إلى شيحة قرية من قرى حلب ينسب إليها بعض الأعيان، معجم البلدان لياقوت الحموي: ٣/ ٤٣٠.

(٢) لقب بالخازن لأنه كان خازن كتب خانقاه السميساطية بدمشق، الخانقاه (دار الصوفية) انظر: منادمة الأطلال لبدران: ٢/ ٢١.

(٣) انظر شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي: ٦/ ١٣١.

الشام موطن الأهل، فدخلها وتسلم خزانة كتب السميساطية، وجلس بين تلك المصنفات، فوضع بذلك يده على كنز من المعارف، فكانت لمهنته بعد ذلك أثر واضح على توجهه وإنتاجه، حيث جمع وحدَّث وألف، وتنوعت مصنفاته لتشمل علوماً كثيرة وإن لم تنل تلك المؤلفات من الشهرة ما ناله تفسيره الذي أقبل عليه طلبة العلم إقبالاً منقطع النظير حين انتشر في الآفاق.

وقد كان الخازن - رحمه اللّه - إلى جانب اهتمامه بالعلم صالحاً فيه خير كثير، بشوش الوجه ذا تودد وسمت حسن[1].

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ الخازن في بداية حياته العلمية على يد واحد من علماء بغداد، المدينة التي نشأ فيها وترعرع وهو: أبو عبد اللّه محمد بن عبد المحسن البغدادي المعروف بالدواليبي ت: (٧٢٨هـ)[2] ولم تذكر الأخبار غيره من شيوخه في بغداد، ولما انتقل إلى دمشق تلقى العلم عن شيوخ السميساطية ومنهم: أبو القاسم بن المظفر، كما أخذ عن الشيخة العابدة ست الوزراء

---

(١) انظر: الدرر الكامنة لابن حجر: ٨/ ١٧١، وشذرات الذهب لابن عماد: ٦/ ١٣١.

(٢) هو محمد بن عبد المحسن بن أبي الحسن البغدادي، الحنبلي، أحد من انتهى إليه علو الإسناد ببغداد، عُرف عنه كثرة العبادة والتلاوة، توفي(٧٢٨هـ). انظر: الدرر الكامنة لابن حجر: ٤/ ٢٨- وشذرات الذهب لابن عماد: ٦/ ٨٨.

بنت عمر بن أسعد التنوخية ت: (٧١٦ هـ)[١].

وقد ضنت المصنفات بذكر آخرين تلقى الخازن عنهم العلم. ولا شك أنهم كثر فمصنفات الخازن تدل على تنوع اهتماماته كما تدل على تعدد شيوخه[٢].

أما تلامذة الخازن فلم نقف على ذكر لأحدهم في تلك المصنفات التي ترجمت للخازن، وهي ظاهرة تكررت لعدد من العلماء البارزين، وقد سبق ما ذكرناه عن القرطبي - رحمه اللّه - وغالب الظن أن حالة القرطبي مختلفة عن الخازن، فالأول ربما كان لمواقفه الشجاعة وتصديه للفرق الضالة، أما الخازن فإنني أرى أن مهنته ربما صرفت الناس عنه وصرفته عنهم، فالعاملون في المكتبات وبين الكتب يزداد نهمهم للعلم، ويتجدد باستمرار، ويجدون أنفسهم في شوق دائم للمزيد من المعلومات،كما يغلب على مؤلفاتهم طابع الجمع والاختصار والشرح، فلا يجدون الوقت الكافي للاختلاط بالناس وتقديم ما لديهم إذ يفضلون تقديم العلم مكتوباً، وهذا أمر ملاحظ حتى في عصرنا الحالي، هذا وإن كنا نظن أن عدداً من الذين تتلمذوا في السميساطية فترة وجود الخازن لا بد أن يكونوا قد وردوا من

---

(١) هي ست الوزراء بنت عمر بن أسعد التنوخية الحنبلية، كانت طويلة الروح على سماع الحديث، وهي آخر من حدث بالمسند بالسماع عالياً، توفيت (٧١٦هـ). انظر: الدرر الكامنة لابن حجر: ٢/ ١٢٩- وشذرات الذهب لابن عماد: ٦/ ٤٠.

(٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير: ١٤/ ١٤١، و١٤/ ١٠٨، والعبر للذهبي: ٤/ ٤٤.

مورده، وتتلمذوا على يديه، على أقل تقدير أولئك الذين كانوا على اتصال مستمر بالخانقاه وخازنها، فلا بد وأنهم اكتشفوا أن الذي يتعاملون معه رجل من أهل العلم، وهو أيضاً أمر مشاهد في عصرنا الحالي وإن كان على نطاق ضيق، والله أعلم.

مؤلفاته:

يسرت مهنة الخازن له الاطلاع على كثير من أمهات الكتب التي حوتها خزانة السميساطية - كما ذكرت قبل قليل - ولا غرو بعد هذا أن تتعدد اهتمامات الخازن العلمية وتتنوع تآليفه، وقبل ذكر مؤلفات الخازن أود الإشارة إلى أن طابع الجمع والنقل هي السمة البارزة لمؤلفات الخازن، فلم يصرف اهتمامه إلى تقديم موضوع جديد يؤسس بنيانه بنفسه، بل اعتمد على من سبقه، على أن المنْصِف لا يجرد الخازن من آراء جديدة أو مختارة على أضعف تقدير، يجدها بين ثنايا كتبه.

ومن مؤلفات الخازن:

١) لباب التأويل في معاني التنزيل، وهو تفسيره الذي اشتهر باسم تفسير الخازن.

٢) شرح عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني.

٣) الروض والحدائق في تهذيب سيرة خير الخلائق محمد المصطفى سيد أهل الصدق والوفاء.

٣) مقبول المنقول(١) في عشرة مجلدات، جمع فيه بين مسندي الشافعي وأحمد بن حنبل والكتب الستة والموطأ وسنن الدارمي، وقد رتبه على الأبواب.

وفاته:

توفي رحمه اللّه في آخر رجب أو مستهل شعبان سنة ٧٤١ هـ بمدينة حلب[٢] موطنه الأصلي، وقيل: توفي في دمشق[٣].

ثانياً: التعريف بالتفسير والمقدمة:

تفسيرالخازن من التفاسير المشهورة المتداولة بين عامة المسلمين، ومن

---

(١) انظر الدرر الكامنة لابن حجر: ٣/ ١٧١، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ١٨٠ - ط - دار البشائر.

(٢) انظر: شذرات الذهب لابن عماد: ٦/ ١٣١، والدرر الكامنة لابن حجر: ٣/ ١٧١، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٤٢٧.

(٣) انظر معجم المؤرخين الدمشقيين لرضا كحالة: ١٤٧، ط دار الكتب الجديدة.

وينظر للمزيد في ترجمته: البداية والنهاية للحافظ ابن كثير- وتاريخ التفسير للقيسي: ١٢٦ - والتفسير والمفسرون للذهبي: ١/ ٣١١- والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: ٣/ ١٧١- وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٦/ ١٣١- وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٤٢٦- ولباب التأويل في معاني التنزيل - مقدمة المحقق. - ومعجم البلدان لياقوت: ٣/ ٤٣٠ - ومعجم المؤرخين الدمشقيين: ١٤٧ - ومنادمة الأطلال ومسامرة الخيال لبدران ٢/ ١ ٢- ومناهل العرفان للزرقاني ١/ ٥٣٧؛ وغيرها من المصادر التي ترجمت لأمثال المؤلف.

أعظمها انتشاراً بين طلبة العلوم الشرعية في كثير من ديار الإسلام، وهوتفسير أثري ثري بالعلوم، جليل القدر، رصين العبارة، رمي بنعوت أساءت إليه كثيراً حتى كادت تصد الناس عن الرجوع إليه فضلاً عن التعويل عليه[1]، مما ألزمني الدقة في البحث فيه والتقصي عنه، لحاجة البحث إلى إصدار حكم سليم أولاً، ثم لإشباع نهمي العلمي ثانياً، إذ كيف يتعرض تفسير مثل هذا التفسير لآراء على طرفي نقيض،فاستعنت باللّه في قراءة نماذج منه،بدأتُ بالمقدمة، ولم أكد أنتهي منها حتى اعترفت للرجل بكثير مما كنت أستبعده عنه، وأدركت أنني أمام رجل راسخ القدم في المنقول والمعقول، جيد الاطلاع والمعرفة، مكثر من الرواية تبعاً لأصليه البغوي والثعلبي، مُعنى بتقرير الأحكام وأدلتها، صاحب قلم سيّال وأسلوب بياني رائع، أضاف إلى البغوي عناصر جديدة من المعارف المتصلة بتوضيح البحث. وأدخل عنصر النقد، فنقد تلك الروايات التي أوردها البغوي في تفسيره وتركها دون أن يبين ما عليها، فكرَّ الخازن على كثير منها وأسقطها بالحجة والدليل، وهو أمر يردُّ بعض ما رُمي به الخازن -رحمه اللّه -من بعض المتأخرين حين وصفوه بأن (ما فيه من دخيل القول والكذب على سول اللّه الكثير)[2].

وأن خيرما يقال فيه على زعم القيسي أنه مجموعة من الأكاذيب لو

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي: ١/ ٣١١.

(٢) تاريخ التفسير للقيسي: ١٢٦.

جرد الإنسان ما فيه من الأكاذيب الموضوع على لسان رسول اللّه ﷺ والأقاصيص الكاذبة التى وضعها اليهود كقصة بابل والغرانيق وإرم ذات العماد وغيرها،لكانت فوق نصف الكتاب إلى أشياء أُخر إن لم تضر لم تنفع[١].

فالخازن - رحمه اللّه - مع إقرارنا بأنه أورد - بل أكثر - من نقل الأخبار التاريخية والقصص الإسرائيلي غير أنه ليس بأول رائد أعجبته خضرة الدمن، ورأى فيها حسن ما ليس بالحسن، فهو تبع لغيره، وهو أمر لم يسلم منه حتى ابن جرير وابن كثير ولا غيرهما من المفسرين.

واذا كان وصفه بمجموعة من الأكاذيب هو خير ما يقال فيه فما هو شر ما يقال فيه يا ترى؟! ثم ماذا يقال في تفاسير الباطنية التي عطلت مفاهيم اللغة والشرع جميعاً[٢].

بل قد يمتاز الخازن عن غيره من المفسرين كما يقرر الزرقاني -رحمه اللّه -أنه يتبع القصة ببيان ما فيها من باطل حتى لا ينخدع بها غِرٌّ ولا يفتن جاهل[٣]. وهو قول لا يسلَّم له بتمامه غير أنه إلى حد ما مطابق للواقع،

---

(١) المصدر السابق: ١٢٦.

(٢) انظر ما كتبه الأستاذ محمد بهجت البيطار في مجلة المنهل السعودية - المجلد السابع - ربيع الثاني ١٣٦٦ هـ بعنوان: أمهات كتب التفسير القديمة والحديثة ما لها وما عليها.

(٣) مناهل العرفان للزرقاني: ١/ ٥٣٧.

فللخازن مواقف سليمة أمام كثير من الروايات كما ذكرت - قبل قليل - غير أنه يمر أحياناً على بعض تلك القصص دون أن يكرَّ عليها، ولعل من الإنصاف أن نقول:

إن الذي جعل هذه التهمة تشاع حول تفسير الخازن ليشتد أوارها عند أمثال القيسي من المتأخرين هو نتيجة لأحد ثلاثة أمور، أو هي نتيجة لها جميعاً وهي:

١) أن التفسير قد حوى حقيقة بعض الإسرائيليات التي وقف الخازن منها موقف سَلَفَيه البغوي والثعلبي.. وُيعلل له من بعض المعجبين أن السير مع الشرع في حكاية الإسرائيليات المسكوت عنه أولى، «بلّغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج...»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل. البخاري مع الفتح: ٦/ ٤٩٦. ويرى الشيخ أحمد محمد شاكر- رحمه اللّه -أن مثل هذه الإسرائيليات - وإن جاز أن يتحدث بها - فإنه لايجوز أن تُذكر في مقام التفسير للقرآن الكريم، يقول: إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه لا كذبه - شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يعين فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها شيء آخر، لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام اللّه ما يوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مبين لقول اللّه سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه، وحاشا للّه ولكتابه من ذلك.. وأن رسول اللّه ﷺ -أذن بالتحدث عنهم - أمرنا أن لا نصدقهم ولا نكذبهم فأي تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها=

٢) أن الأسلوب البياني لدى الخازن، وسيولة قلمه، وجميل عبارته،إضافة إلى طريقته في إيراد تلك الروايات، جعله وكأنه المتميز في هذا الجانب، مع أن واحداً من المشتغلين بتفسير الخازن - وهو الدكتور/ قاسم القثردي - تتبع ما أورده الخازن من الإسرائيليات في سورتي الفاتحة والبقرة فلم يجده زاد رواية واحدة على إمام المفسرين ابن جرير الطبري[١].

أضف إلى هذا ما عند الخازن من التصوف، والقوم عادة يكثرون من المواعظ والرقائق في كتبهم أو يعرضونها بعباره مشوقة وهو الثالث من الأسباب.

بقي أن أشير إلى أن لباب التأويل تفسير أثري يصنف مع مثيلاته من كتب المأثور، وأن حجة من صنفه ضمن تفاسير الرأي[٢] ربما لاهتمام الخازن بتقرير الأحكام الفقهية.

وقد استهل الخازن تفسيره بمقدمة جاءت في أربع عشرة صفحة من

=بكتاب اللّه، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان، اللّهم غفراً) رحم اللّه الشيخ المحقق، وأجزل له الأجر. انظر عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير: ١/ ١٥.

(١) انظر لباب التأويل بتحقيق الأستاذ قاسم القثردي: ١/ ٣٢.

(٢) كما ذهب إليه الأستاذ محمد حسين الذهبي - رحمه اللّه - في التفسير والمفسرون: ١/ ٣١٠، وقد صنفه غيره مع مدرسة الأثر، انظر: محاضرات في علوم القرآن للأستاذ العتر: ١٥١.

القطع المتوسط[١]، تضمنت ثمان موضوعات هي:

الأول: فضل القرآن وتلاوته وتعليمه.

الثاني: وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم.

الثالث: وعيد من أوفى القرآن فنسيه ولم يتعاهده.

الرابع: جمع القرآن.

الخامس: ترتيب القرآن.

السادس: نزول القرآن على سبعة أحرف.

السابع: الحد والمطلع.

الثامن: معنى التفسير والتأويل والفرق بينهما.

أوردها تحت ثلاثة فصول رئيسة، أسبق تلك الفصول تقديماً بيَّنَ فيه منهجه وطريقته في التأليف.

وقارئ المقدمة بفصولها المتنوعة يجد أن الخازن قد انتخب في كل موضوع تناوله مجموعة من الآثار والروايات ليؤكد أن الدواعي إلى معرفة هذه الموضوعات والعلوم قوية،وأن الحاجة إليها ماسة لمن أراد الغوص في

---

(١) من النسخة المعتمدة في هذا البحث وهي طبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ عام ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥م.

دراسة كتاب اللّه وفهمه على الوجه الصحيح.

هذا وقد اختصر الخازن فاصطلح رموزاً لمخرجي الروايات والآثار، فرمز للبخاري مثلاً بحرف (خ) ولمسلم (م) ولما اتفقا عليه (ق)، وهكذا لبقية الأئمة.يذكر الرمز قبل الرواية والأثر، وقد يؤخره وفي هذه الحالة يصرح باسمه فيقول: أخرجه الترمذي؛ مثلاً.

والخازن لا يقف من هذه الروايات موقف السارد، بل نراه يتدخل من حين لآخر كلما دعت الحاجة، فإن كان في أحد رجال السند مقال قاله، أو ضعف بيَّنه ونقل حكم الأئمة عليه.

كما أنه يقف من الغوامض موقف المبين المفسر، يفسر الألفاظ الغامضة، ويبين غريب الحديث، ويشرح العبارة المستعصية ويوضحها، ولا تخلو مقدمته من فوائد انتقاها المصنف من أقوال أهل العلم، واستخلصها من ثنايا مصنفاتهم.

وقد طبعت المقدمة مع التفسير عدة طبعات نذكر منها:

١) طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٥هـ، تلتها طبعتان:

٢) طبعة المطبعة التجارية، مصر.

٣) طبعة دار الفكر، بيروت ١٣٩٩ هـ وبهامشه تفسير البغوي.

٤) المطبعة العامرة، بتركيا، الطبعة الأولى. وغيرها.

٥) طبع على الآلة الكاتبة، المقدمة وتفسير سورتي الفاتحة والبقره، بتحقيق الدكتور قاسم القثردي، رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثالثاً: عرض موضوعات المقدمة:

بعد أن أثنى المصنف على اللّه مُنزِّل الكتاب بما هو أهله، وحمده على تواتر نعمائه، وصلى على نبيه الأكرم الذي أرسل بالدين الحق، وأكمل اللّه به بنيان النبوة حيث أنزل عليه الكتاب المعجز الذي عجز الخلائق عن معارضته مع يسر تلاوته.

ذكر بعدها أغراض القرآن الكريم، وحث على لزوم تعلمه للعمل به، وبين أن ذلك لا يمكن إلا بتعلم علوم القرآن والتفسير، وأشار إلى أن اللّه جلت قدرته قد قيض لكتابه رجالاً موفقين، وبالحق ناطقين، ويسرهم للتصنيف في سائر علوم الدين وذكر منهم صاحب معالم التنزيل الحسن بن مسعود البغوى، الذي أعجب المصنف بتفسيره فحداه هذا الإعجاب إلى اختصار تفسيره، وإظهار محاسنه، مع إضافة ما رآه حسناً من كتب التفسير الأخرى من الفوائد والفرائد.

أتبع ذلك بيان منهجه وطريقته التي سار عليها مع تحليل المصطلحات التي كثر دورانها في متن الكتاب.

ولأنه قد يظن ظان أن عمل المصنف قد اقتصر على اختصار كتاب

سلفه ليس إلا، عمد رحمه اللّه إلى بيان جهده وعمله، والجديد الذي قدمه، وذلك حين ختم التقديم بذكر ما ينبغي أن لا يخلو منه أي كتاب سُبق مصنفه في موضوعه، في إشارة منه إلى استبعاد ذلك الظن من ذهن القارىء، والتأكيد على أن لديه ما هو جديد، وأنه قد أعمل الفكر فاستنبط ما كان معضلاً، وجمع المتفرق، وشرح الغامض وأحسن التبويب، وأسقط الحشو والتطويل، وسأل اللّه التوفيق والقبول، ثم قبل أن يشرع في التفسير قدم المقدمات الثلاثة واعتبرها فصولاً، وهي:

الفصل الأول: في فضل القرآن وتلاوته وتعليمه:

هذا باب واسع، يذكر المصنفون تحته آثاراً وروايات كثيرة، بل يفردونه بالتأليف لأهميته، غير أن الخازن لم يكن من أولئك، وكأنه رأى أن المقام ليس مقام ذلك، فذكر روايات بعدد انتقاها من بين تلك الآثار الكثيرة، وهي روايات مشهورة صحيحة تناولت فضل القرآن وفضل حامله وتعلمه وتعليمه، وتلاوته وقراءته، مع بيان الغامض من الألفاظ، وشرح الغريب منها، وتحليل العبارات وبيان المعنى المراد منها، والتعقيب على ما احتاج منها إلى تعقيب.

الفصل الثاني: في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم، ووعيد مَنْ أوفى القرآن فنسيه ولم يتعاهده:

الذي ذكره المصنف في هذا الفصل موضوعان مختلفان، يجمع بينهما الوعيد الوارد في حقهما وهوالأمر الذي ربما لأجله جمع المصنف بينهما في

حين نجد أن معظم من تناولهما قد فصل بينهما ولم يقرن،وقد نهج الخازن في عرضهما نهجه في الموضوع السابق، فاستهل الفصل بالمروي عن ابن عباس - رضي اللّه عنهما - في تبوأ النار لمن قال في القرآن برأيه بغير علم، وأورد عن أبي بكر الصديق ﷺ إحجامه عن تفسير كلام اللّه برأيه، ثم ذكر اختلاف العلماء في المراد من النهي عن القول في القرآن بالرأي، فذكر أن النهي وارد في حق من يتأول القرآن على مراد نفسه، وما هو تابع لهواه، بعلم،كاحتجاج الباطنية والخوارج ببعض الآيات على تصحيح بدعتهم وهم يعلمون أن المراد غير ذلك أو بغير علم، كتفسير الآية بغير ما تحتمله من الوجوه. وهما قسمان مذمومان داخلان في النهي،والوعيد الوارد هو في حقهما.

أما التأويل على المعنى الذي ورد في دعاء رسول اللّه ﷺ لابن عباس - رضي اللّه عنهما -: «اللّهم فَقِّهه في الدين وعلمه التأويل»، فجائز.

بعد هذا انتقل المصنف إلى الحديث عن الشطر الآخر من عنوان الفصل وهو تعهد القرآن وعدم نسيانه، فأورد الآثار الواردة في الحث على تعهد كتاب اللّه وكثرة تلاوته وتكراره خشية نسيانه وتفلته، وفسر الألفاظ الغامضة، وشرح الغريب وبيَّن الدلالة.

وختم الفصل بذكر بعض الآثار الواردة في موضوعات أخرى تتعلق بالقرآن الكريم ورد النهي عنها كما ورد النهي عن موضوعات الباب،

فأشار إلى عدم جواز السفر بالقرآن إلى ديار الكفر مخافة أن ينال بسوء، والنهي عن قراءة القرآن للكسب وكذا الجهر به.

الفصل الثالث: في جمع القرآن، وترتيب النزول، وفي كونه نزل على سبعة أحرف:

كما يظهر لنا من العنوان فقد أدرج الخازن تحت هذا الفصل ثلاثة موضوعات في غاية من الأهمية، أطال الحديث عنها نسبياً، وإن كانت تحتاج منه إلى وقفات أطول وأعمق عند تلك النصوص المشكلة، وتحليل أدق للآثار الواردة التي كثرت الأقوال في جلّها وتباينت الاتجاهات بل بقيت إلى يومنا هذا لم نجد لأهل العلم اتفاقاً أو شبه اتفاق بخصوصها،وكلها تحتاج إلى القول الفصل.

بدأ المصنف بجمع القرآن فأورد الصحيح الثابت عن زيد بن ثابت ﷺ في تكليف خليفة رسول اللّه ﷺ بجمع القرآن من الرقاق والعُسب واللخاف وصدور الرجال، والصحيح الثابت عن أنس ﷺ في حث حذيفة بن اليمان عثمان بن عفان ﷺ على جمع الناس على مصحف واحد خشية الاختلاف في الكتاب، وبذلك أثبت المصنف ما يقرر الجمع ويجوزه.

بعدها شرع رحمه اللّه في شرح الغريب من ألفاظ الحديث،وما يتعلق به من بيان المعاني، ليبين عقب ذلك أن القرآن كان على هذا التأليف وعلى هذا الجمع زمن النبيﷺ، وأنه لم يترك أمراً جمعه حينذاك إلا لأمر هام هو خشية الاختلاف والاختلاط عند نسخ شيء من التلاوة،فإذا انقضى زمن

النسخ بدأ الجمع حيث وفق اللّه الخلفاء لذلك.

ثم إن سعي الصحابة كان لجمعه في موضع واحد لا لترتيبه، فالترتيب موقوف على رسول اللّه - ﷺ - بتوقيف من جبريل عليه السلام عن رب العزة والجلال

وتعرض لذكر نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا جملة، ثم إنزاله مفرقا على الرسول - ﷺ - مدة الرسالة عند الحاجة، كما ذكر أن ترتيب النزول غير ترتيب المصحف والتلاوة.

ولكون ترتيب التلاوة بين أيدينا اقتصر رحمه اللّه على ذكر السور مرتبة حسب ترتيب النزول، المكي منها والمدني، مع الإشارة إلى ما اختلف فيه، هل هو مكي أم مدني، وأحال القارىء إلى تفصيل ذلك في مواضعها من الكتاب.

وهكذا أتم الخازن الحديث عن موضوعين من الموضوعات الثلاثة التي عنون لها الفصل.

ولأهمية الموضوع الثالث وهو الذي أشرت إلى اختلاف العلماء فيه إلى حد كبير، موضوع الأحرف السبعة ونزول القرآن على سبعة أوجه، حيث وصلت الأقوال فيه إلى أكثر من خمسة وثلاثين قولاً، فقد خص المصنف هذا الموضوع بحديث مستقل فقال:

فصل في كون القرآن نزل على سبعة أحرف وما قيل في ذلك. وبدأ

الحديث بذكر ما اتفق عليه الشيخان من قصة عمر بن الخطاب _ ﷺ _ مع هشام بن حكيم، واختلافهما في قراءة سورة الفرقان، وما ترتب على ذلك من الاحتكام إلى رسول اللّه ﷺ وإقراره لقراءتهما.

وبعد أن شرح الألفاظ الغامضة من متن الرواية بين ما دلت عليه الواقعة من حرص الصحابة على حفظ كتاب اللّه، والاعتناء به،والذب عنه، وذكر اختلاف العلماء في الأحرف، وهل هي للحصر أم للتوسعة والتسهيل؟ وارتضى الرأي الأول ورجحه ثم بين أن الاختلاف واقع أيضاً في تحديد الأوجه السبعة، وذكر الأوجه منها في رأيه وهو سبع قراءات، دون أن يبين للقارىء أدلة معتبرة تؤيد ترجيحه، وقد كان ينبغي له بيان ذلك، خاصة إذا علمنا أن ما رجحه هو رأي مرجوح عند كثير من أهل العلم، حتى نقل عن بعضهم قوله: (هو جهل قبيح)[1]. فكان ينبغي على من تبنى مثل هذا الرأي أن يقدم أدلة معتبرة يعضد بها رأيه، ويرد على المخالفين ويفند حججهم. كما كان عليه أن يرد الأقوال الأخرى التي يراها الآخرون راجحة بأدلة دامغة، وبذلك يكون قد انتصر لاختياره، وهو ما لم يفعله عفا اللّه عنه، خلا ردود ضعيفة لا ترقى إلى مستوى أدلة المخالفين، ناهيك عن إبطالها.

وقبل أن يختم الفصل ذكر المزيد من الأدلة على نزول القرآن على

---

(١) نقل السيوطي في الإتقان عن الشرف المزني قوله: ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهل قبيح، الإتقان للسيوطي: ١/ ٥١.

سبعة أحرف، وكعادته شرح الغريب، ثم أوضح معنى الحد والمطلع، والظاهر والباطن الواردة في بعض الآثار، وكان الختام بيان معنى التفسير والتأويل، وهو الموضوع الذي درج عليه أغلب المفسرين إذ لا تكاد تجد تفسيراً إلا وبحث هذا الموضوع. ذكر معنى التفسير في اللغة وكذا معنى التأويل، والفرق بينهما ليقرر أن التفسير هو ما توقف على النقل المسموع، والتأويل ما توقف على الفهم الصحيح[1].واللّه أعلم.

رابعاً: منهج الخازن في مقدمته:

عرض الخازن في مقدمته منهجه وطريقته في تفسيره بعبارة سهلة موجزة، كفى القارىء مؤنة البحث، وحدد معالم منهجه حين ذكر أنه لم يجعل لنفسه تصرفاً في الإضافة إلى الأصل - وهو كتاب البغوي- سوى النقل والانتخاب، مجتنباً حد التطويل والإسهاب، مجتهداً في تصحيح الآثار التي أخرجها من الكتب المعتبرة، مع حذف الأسانيد خشية الإطالة، واستبدال شرح غريب الحديث بها، بعبارة بليغة موجزة... مع الترتيب والتسهيل والتقريب.

هذا بالنسبة إلى تفسيره، ولكون المقدمة من التفسير لا شك أن المنهج فيها تبع للأصل، وأول ما يبدو لنا من منهجه في المقدمة، الفصول الثلاثة التي قدمها بين يدي تفسيره، وهي موضوعات تطرق البغوي إلى أصولها،

---

(١) حول التفسير والتأويل يراجع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٥/ ٣٥.

وتحدث عنها حديثا عابراً، غير أن الخازن وضع الرحل عندها، فأجاد في العرض كما أجاد في السبر والتقسيم، وإن كان من حق هذه الموضوعات أن تفصل أكثر من تفصيله.

فما فصله البغوي أدمجه الخازن وضم بعضه إلى بعض، ورآه موضوعاً واحداً، حيث أفرد البغوي فضائل القرآن وتعليمه بفصل مستقل، وفضائل تلاوة قراءة القرآن، بفصل آخر. رآهما الخازن موضوعاً واحداً عرضهما وعنون لهما بـ(فضل القرآن وتلاوته وتعليمه).

وما أدمجه البغوي من الموضوعات رأى الخازن أن من حقها أن تفصل، ففصل بينها، وأفرد كل موضوع بعنوان مستقل، فقد ذكر البغوي فصلاً (في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم)، وأدرج تحت هذه التسمية معنى التفسير والتأويل، وموضوع نزول القرآن على سبعة أحرف، وموضوع الحد والمطلع، وموضوع الظهر والبطن، إضافة إلى ما دل عليه عنوان الفصل، وهو الوعيد الوارد في حق من يقول في القرآن برأيه.

لم يفصل البغوي القول في تلك الموضوعات، بل عرج عليها مروراً ولم يقف عندها وقفة تأمل، وكان من حقها هي الأخرى أن تفصّل، وهو ما عمد الخازن- رحمه اللّه - الى عمله، فأضاف ما رآه مناسباً للمقام متوخياً الاختصار والدقة، فذكر فصلان:

الأول: في وعيد من قال في القرآن برأيه من غير علم، ووعيد من أوفى القرآن فنسيه ولم يتعاهده.

الثاني: في جمع القرآن وترتيب النزول وفي كونه نزل على سبعة أحرف:

ومع اعترافنا أن الخازن قد جمع في هذين الفصلين بين موضوعات كان من حقها الفصل وعرضها منفصلاً، إلا أنه كان أكثر توفيقاً من البغوي، وأجود عرضاً، وأكثر عمقاً، وأفضل ترتيباً، لقد أضاف رحمه اللّه إضافات كان من حقها الإضافة لأهميتها، كالحديث عن جمع القرآن وترتيب النزول.

وهكذا يلاحظ القارىء أن الخازن رحمه اللّه رأى أنه لا بد من إدخال عناصر جديدة لمقدمة سلفه ليكتمل العقد الذي أراده، فأدخل جملة من الفوائد التي لا يعدم الفطن الوقوف عليها، وعلى خدمتها للنص والموضوع.

وطريقة الخازن في الفصول الثلاثة من المقدمة مطردة لم تختل، يبدأ بذكر جملة من الآثار الواردة في موضوع الباب رامزاً إلى مخرج كل رواية في أوله، وقليلاً ما يؤخره فيصرح به عند الانتهاء من ذكرها[1]، ثم الصحابي الذي رواه، متبعاً ذلك ذكر زيادات في روايات أخرى تخدم الفكرة التي هو بصدد بيانها[2]، والتزاماً منه بمنهجه الذي تعهده، فإنه لا يتوانى عن شرح

---

(١) ينظر مثال تأخير مخرج الرواية: ١/ ٦.

(٢) مثاله الفصل الثالث من المقدمة: ١/ ٨- والفصل الأول: ١/ ٤.

غريب الحديث والألفاظ المبهمة والغامضة مع بيان معانيها ودلالتها في الغالب، يقول بعد ذكر الرواية: (قوله). ثم يذكر الكلمة أو الجملة التي يريد بيانها وتوضيحها[١] وقليلاً ما يصرح فيقول: شرح غريب ألفاظ الحديث وما يتعلق به[٢].

فإن كان بين العلماء خلاف في دلالة لفظة أو توجيه شيء من متن الأثر، فإن الخازن - رحمه اللّه - يذكر الخلاف، ويبين موقفه منه[٣]. كما أنه ينقل حكم الأئمة على بعض الروايات مع التعقيب على سندها إن كان في أحد رجالها مقال[٤].

بقي أن أشير الى أن المصنف - رحمه اللّه - يقدم لقارئه عند إيراد الأحاديث والآثار ما تسمح به قريحته من الفوائد التي يستنبطها من تلك الآثار المستشهد بها[٥].

كما أنه يذكر مصدره الذي استقى منه المعلومة[٦]، وقد يكتفي بقوله:

---

(١) ينظر في ذلك أغلب أبواب المقدمة.

(٢) ينظر المقدمة: ١/ ٨.

(٣) ينظر مثاله، المقدمة: ١/ ١٢ وما بعده.

(٤) ينظر مثاله المقدمة: ١/ ٥-٦.

(٥) ينظر مثاله المقدمة: ١/ ١٢.

(٦) ينظر مثاله المقدمة: ١/ ١٢.

قال العلماء[١].

خامساً: بيان مدى التزام المصنف في تفسيره بما ذكره في مقدمته:

سبق القول بأن الخازن قد وضع أسس منهجه، وما ألزم بـه نفسـه في مقدمته، ويتخلص ذلك في النقاط التالية:

١) أنه حوى خلاصة منقول البغوي ونكته وأصوله. وهو أمر التزمـه المصنف، فهو يورد ما للبغوي ثم إن رأى أن يضيف شيئاً أضاف، ولم أقـف على آية وللبغوي فيه كلام إلا وقد نقله الخازن سواءً بنصه أو بمعناه[٢].

٢) إضافة فوائد وفرائد نقلها الخازن ولخصها من كتب أخرى. والتزم ذلك المصنف كثيراً[٣].

٣) اجتناب التطويل والإسهاب وهذا الأمـر لم يلتزمـه الخـازن، فهـو وإن حاول الاختصار في الغـالب[٤]، إلا أنـه وقـع في الإطالـة، وأسـهب في القول في مواضع عديدة[٥].

---

(١) ينظر مثاله المقدمة: ١/ ٦-١٢.

(٢) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٢٤٥-٣٢٤-٣٨٠ وغير ذلك من المواضع الكثيرة في تفسيره.

(٣) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٢٨٤-٤٨٥-٦٢٢.

(٤) انظر أمثلة الاختصار: ١/ ١٩٥ -٣٦٧- ٣٥٣ - ٣٩٢.

(٥) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٣٩٥- ٣٩٨ - ٤٠٢-٤٠٣ -٥٨٩.

٤) حذف أسانيد الأحاديث والآثار التي استشهد بها البغوي وعزوها إلى مخرجيها، وبيان اسم ناقلها، والتعويض عن حذف الأسانيد بشرح غريب الحديث. وقد التزم المصنف هذه الشروط، فحذف الأسانيد واكتفى بذكر الراوي والإشاره إلى من خرج الرواية[١]،كما شرح الغريب[٢].

٥) حسن الترتيب، مع التسهيل والتقريب. وهذا الأمر أيضاً ملاحظ في تفسير الخازن، فترتيبه أفضل من ترتيب البغوي في كثير من المواطن[٣].

سادساً: مصادر المؤلف في مقدمته:

المصادر التي صرح الخازن بها في مقدمته، وعزا ما نقله إليها هي مصادره في السنة والأثر، وهي تلك المصادر التي ذكر بعضاً منها في تقديمه حين عرض منهجه، عدا ذلك من المصادر لم يذكرها المصنف في المقدمة اللّهم باستثناء مصدر لغوي واحد هو الخصائص لابن جني[٤].

والذي يستعرض المقدمة يجد أن المصنف لم يترك أثراً أورده إلا وعزاه

---

(١) انظر أمثلة ذلك: ١/ ١٧٣ -٢٦٦-٢٩١ -٣٣٨- ٤٨٥-٥٢٥.

(٢) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٢٢٩- ٥٢٢.

(٣) انظر أمثلة ذلك: ١/ ٤٧٩-٥٣٣-٥٣٩-٥٦٧.

(٤) ينظر مثاله في المقدمة: ١/ ٩.

إلى مخرجه، معللاً ذلك بقوله: ليهون على الطالب طلبه[١].

هذا بالنسبة للروايات أما النقول الأخرى كشرح غريب الحديث، وبيان المعاني والاختلافات في توجيه بعض الروايات فإن المصنف قلما يذكر مصدره.

ومن أهم مصادر الخازن في مقدمته:

١) صحيحا البخاري ومسلم، ينقل عنهما مفرداً كما يجمعهما رامزاً لهما بـ(ق) رمز الاتفاق على رواية الأثر، وهو كثير[٢].

٢) سنن الترمذي، وقد أكثر المصنف النقل عنه[٣] كما اعتمد حكمه على الروايات، وقد يقرن الترمذي بأبي داود[٤].

٣) سنن أبي داود[٥].

ومن مصادره البغوي فيما يرويه بسنده[٦]، وابن عبد البر[٧]، وأبي عبيد[٨]،والقاضي

---

(١) ينظر المقدمة: ١/ ٣.

(٢) ينظر أمثلته في المقدمة: ١/ ٤- ٥-٦-٧-٨-٩-١ ١-١٣.

(٣) ينظر أمثلته في المقدمة: ١/ ٤-٥-٧.

(٤) ينظر أمثلته في المقدمة: ١/ ٦-٧.

(٥) ينظر أمثلته في المقدمة: ١/ ٦-٧.

(٦) انظر المقدمة: ١/ ١٣.

عياض[1].

سابعاً: أهم مزايا مقدمة الخازن:

١- التزام المصنف بالمنهج الذي ذكره إلى درجة كبيرة.

٢- حسن السبر والتقسيم للأنواع، والمسائل التي تعرض لها.

٣- عزو الآثار إلى مخرجيها، وبيان حكم الأئمة عليها.

٤- الاختصار في ذكر الأدلة، والاقتصار على الصحيح الثابت منها في الغالب.

٥- التفصيل في المسائل التي أجملها البغوي وهي مهمة كالأحرف السبعة.

ثامناً: أظهر المآخذ:

١- إدراج المصنف بعض الموضوعات في الفصل الثاني، والعنوان لا يشمله، كحديثه عن الكسب بالقرآن أو السفر به إلى بلاد الكفر.

٢- رغم أن المصنف قد فصل في بعض الموضوعات إلا أنها جاءت

---

(٧) انظر المقدمة: ١/ ٩.

(٨) انظر المقدمة: ١/ ١ - ١٢.

(١) لعله من كتابه: الإكمال بشرح مسلم، فالمصنف نقل قول القاضي في بيان معنى حديث رواه مسلم «ضرب في صدري ففضت عرقاً» انظر المقدمة: ١/ ١٣.

دون تحقيق المراد، كالأحرف السبعة، لقد كان من حق هذا الموضوع المشكل أن يعالج معالجة موضوعية جادة، ما دام المصنف لم يرتض حديث سلفه ورأى أنه قد قصر في هذا الجانب، فكان المأمول منه الإلمام والشمول في المعالجة، وهو ما لم نجده.

٣- عدم ذكر كثير من الموضوعات الهامة والتي تذكر عادة في المقدمات كتلك التي تخدم المفسر والقارئ.

هذا ما عرفته عن مقدمة الخازن ودونته، أرجو اللّه أن أكون مصيباً في القول، وأسأله المغفرة من الخطأ.